حفريات

حوارات

الإسلاموية: تسييس الدين وتشويهه

غسان عبد الخالق: مقتل البرنامج السياسي الإسلامي هوسه بالسلطة

حاوره: عاصف الخالدي
كاتب أردني

قال الباحث والأكاديمي الأردني الدكتور غسان عبدالخالق إنّ العقلانية والتنوير، مرتبطان بقدرة المفكرين على جعل الأفكار تهبط إلى الشارع، وتتحول إلى حقائق يومية يعيشها الناس.

وأكد عميد كلية الآداب بجامعة فيلادلفيا في حواره مع «حفريات» على الفارق بين المشاريع الفكرية، والبرامج السياسية للأحزاب والحركات العربية؛ إسلاميةً وغير إسلامية، كاشفاً عن دورها في وأد محاولات عديدة لإنجاز مشروع عقلاني عربي، مضيفاً أنّه من الصعب على الباحث الجاد أن يشتبك مع الفكر والواقع، دون أن يقوم بتصفيات حساب مع الماضي.

وذهب عبد الخالق، إلى كون العرب بحاجةٍ ماسة، لإعادة بناء العقل والذات والمصطلحات، وتجاوز الهزائم، مشدداً على أنّ نبذ الكراهية وإخراجها من الفكر والعلاقات مع الأنا والآخر، هي مفتاح من مفاتيح التغيير.

وغسان عبد الخالق هو رئيس جمعية النقاد الأردنيين، ويحمل شهادة الدبلوم في الدراسات الفلسفية العليا، والدكتوراة في الأدب القديم من الجامعة الأردنية. وله مؤلفات فكرية ونقدية عديدة إضافةً إلى مجموعة

> **غالباً ما نفشل في تقديم إجاباتٍ صحيحة عن الماضي لأننا لا نطرح الأسئلة الصحيحة**

الأبحاث، مثل: «الصوت والصدى: دراسات تطبيقية في أدب الاستشراق»، «الدولة والمذهب: دراسات في الفكر العربي الإسلامي قديماً وحديثاً»، «الثقافة والحياة العربية: معاينات في ضوء مقولة صدام الحضارات وتحديات العولمة».

وهنا نص الحوار:

تصفية حساب مع الماضي

*** ثمة مفكرون كطه حسين وجدوا أنّ التجديد يبدأ من الداخل، من خلال قراءة مشاريع عربية، كمشروع شبلي الشميل وفرح أنطوان مثلاً، إلى أي حد يتقاطع مشروعك الفكري مع هذا الرأي؟**

أرى أنّ سؤال الحداثة والتجديد، يبدأ من النظر فيما هو موجود ومتجسد، بوصفه تلخيصاً لمنظومة الفكر والواقع في آنٍ واحد، ولذلك، من الصعب على الباحث الجاد أن يشتبك مع الفكر والواقع، دون أن يقوم بتصفيات حساب مع الماضي.

وأقصد هنا بتصفيات الحساب مع الماضي، محاولة الفهم الموضوعية لما انقضى، ولا أقصد اتخاذ موقفٍ سلبي مسبق من الماضي،

غلاف كتاب «الدولة والمذهب»

وأظـن أننـا غالبـاً مـا نفشـل في تقديـم إجابـاتٍ صحيحـة عـن المـاضي؛ لأننـا لا نطـرح الأسـئلة الصحيحـة، كمـا لـم نفـرغ حـتى الآن مـن مسـاءلة المـاضي بصراحـةٍ وشـفافية، وأذكّـر هنـا أنّ دعـاة مـا بعـد الحداثـة، ليـس أسـهل عندهـم أحيانـاً، مـن شـطب جهـود مثقفـين وباحثـين عـرب بارزيـن في المـاضي، انطلاقـاً مـن القـول أن جهودهـم أصبحـت مجـرد تـراث.

*** في حـال اعتبرنـا أنّ التجديـد اليـوم هـو خيـار العقلانيـة، هـل يمكـن اعتبـار مشروعـك محاولـة ضمـن محـاولات اسـتعادة هـذه العقلانيـة؟**

نعـم، ويوجـد العديـد مـن الباحثـين الذيـن يصنفونـني عـلى أنّـني عقـلاني نقـدي، وأصنّـف نفـسي كذلـك وفـق مـا صرحـت بـه مـراتٍ عديـدة مـن قبـل. مـن المهـم أن يندمـج النقـد مـع العقلانيـة؛ لأن العقلانيـة وحدهـا في

العالـم العـربي، ربمـا تـؤدي إلى «العدميـة»، وذلـك لأن هنـاك أسـباباً تاريخيـة وأيديولوجيـة تمنعنـا مـن الذهـاب بالعقلانيـة إلى حدودهـا القصـوى مـن خـلال المنـاداة بقطيعـةٍ تامـة مـع المـاضي، وهـذا مسـتحيل، كمـا حصـل في أوروبـا الـتي أدركـت عـدم القـدرة عـلى القيـام بقطيعـةٍ تامـة مـع المـاضي. إذن، ليـس مـن العقلانيـة في شيء، حـذف المـاضي. أظـن أنّ علينـا تحمـل ضرائـب المـاضي، مـن خـلال التعامـل مـع عقلانيـة تاريخيـةٍ نقديـة، تمكننـا أيضـاً مـن فهـم اسـتحقاقات الحـاضر والمسـتقبل.

*** مـا رأيـك في أنّ المشـاريع الـتي لـم تقاطـع المـاضي، كمشـاريع محمـد أركـون الفكريـة، والجابـري، وغيرهـم، لـم تـأت لنـا بقـارب النجـاة المأمـول مثـلاً في مواجهـة مـشروع إسـلامي اسـتعادي؟**

بدايـةً، مـن المهـم أن نفـرق بـين المـشروع الفكـري والبرنامـج السـياسي، فمثـلاً، حينمـا نتحـدث عـن أركـون والجابـري وغيرهمـا، فنحـن نتحـدّث عـن مشـاريع فكريـة، وحينمـا نتحـدّث عـن التيـارات الإسـلامية بمختلـف تجلياتهـا، فإننـا نتحـدّث عـن برنامـجٍ سـياسي. وتحـضرني هنـا مقولـة المفكـر فهمـي جدعان «حـين تدخـل الأيديولوجيـا مـن البـاب فـإنّ المعرفـة تغـادر مـن الشـباك».

فيمـا يتعلـق بالمشـاريع الفكريـة العربيـة، فمشـكلتها القديمـة الحديثـة، هـي أنّهـا نخبويـة وغـير متاحـةٍ للجماهـير. وأرى أن خطابـات المفكريـن تزيـد مـن نخبويـة أفكارهـم، مثـل مـشروع علـم الـكلام المعـتزلي مثـلاً، وينطبـق

> **من المهم أن يندمج النقد مع العقلانية لأنها وحدها في العالم العربي ربما تؤدي إلى العدمية**

هـذا عـلى مـشروع الجابـري وغـيره. نحـن بحاجـةٍ إلى لغـة اتصـال جديـدة، حـتى تتحـول الفكـرة إلى حالـةٍ موجـودةٍ في الشـارع، ويمكـن رؤيـة هـذا في فرنسـا وألمانيـا مثـلاً، اللتـين حوّلتـا الفلسـفة إلى نقـاشٍ مجتمعـي يومـي.

أمـا «المـشروع الإسـلامي»، فإنـي أضعـه بـين قوسـين أو مزدوجـين، لأنـي أراه برنامجـاً أو مجموعـة برامـج، وليـس مشروعـاً. وهنـا يعنيـني أن أشـير، إلى أنّ مقتـل البرنامـج السـياسي الإسـلامي، يكمـن في كونـه مهووسـاً بالسـلطة قبـل أن يتفاعـل مـع المجتمـع باعتبـاره مرشـحاً مقبـولاً، كمـا في تجربـة مـصر مثـلاً؛ والسـقوط السريـع للنظـام الإسـلامي فيهـا العـام ٢٠١٣ لأسـباب موضوعيـة داخليـة وخارجيـة، حيـث لـم يتعلـم الإسـلاميون مـن نمـاذج أخـرى في دولٍ كماليزيـا وتركيـا.

والمقصـود هنـا، أنّ المجتمـع يجـب أن يكـون شريـكاً في الدفـاع عـن القـوى المرشّـحة للسـلطة، مـن خـلال المشـاريع الاقتصاديـة والاجتماعيـة الـتي ينبغـي لهـذه القـوى أن تبتكرهـا، لتمثـل دليـلاً ماديـاً وملموسـاً عـلى أن النـاس شركاء في السـلطة ويحصلـون عـلى التقديـر الـكافي لأنفسـهم وحاجاتهـم.

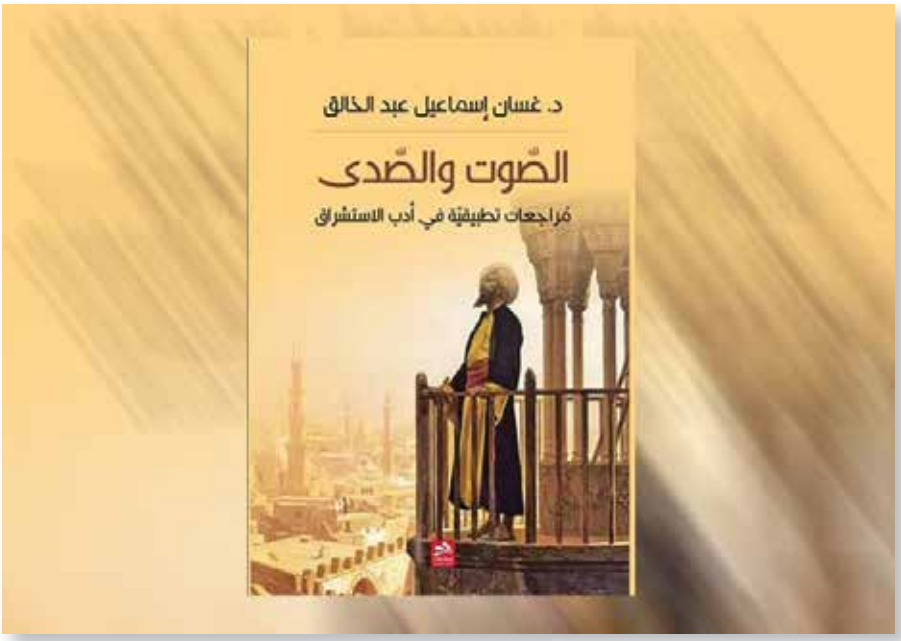

غلاف كتاب «الصوت والصدى»

وهنـا، سـواء كان هنـاك مـشروع قومـي أو ماركـسي أو إسـلامي، فهـي مشـاريع لـم تتحـول إلى حـالات جماهيريـة واضحـة. والأهـم مـن هـذا أو ذاك، أنّ مـا نسـمّيه بالمـشروع الفكـري، لا يحظـى بجهـود كافيـة، مـن أجـل تأسـيس حواضـن واقعيـة تلـزم هـذا المـشروع، مـن أجـل إشـاعة ثقافـة التنويـر.

التنوير وشروط التسامح

*** كيـف تـرى سـؤال التنويـر، الـذي يعـد إشـكالياً في ظـل مقولـة فهمـي جدعـان «يجـب اسـتخراج الإسـلام الحضـاري وعـدم تـرك الإسـلام ليكـون جماعـةً سياسـية»؟**

أولاً، يجب الانتباه إلى حقيقة أنّ التنوير ليس مشروعاً قائماً بذاته، بل هو حالةٌ مشروطة، من خلال؛ تقبل الآخر، التسامح، الانفتاح، عدم الإقصاء ونبذ المواقف المسبقة، والرغبة بالمعرفة والتجديد.

هذه القيم، تلخص – ربما - مسألة التنوير، ونحن لا نستطيع القول إنّ هناك فكراً تنويرياً، بقدر ما يمكن الحديث عن مفكرين أو فلاسفة تنويريين، يمكنهم مواجهة الفكر القطعي والإطلاقي وحل الخلافات بالحوار فقط دون اللجوء إلى العنف.

*** هل تتم إعادة إنتاج العنف؟ خصوصاً أنّ «الربيع العربي» لم يشهد مراجعةً لمصطلحات كالتنوير، بل اكتفى تقريباً بالحكم عليها إن كانت جيدةً أم رديئة.**

لا يتورّع كثيرون، ومنهم «تنويريون» أيضاً، عن استخدام العنف كحلّ، وربما أن الفضل يعود (أقول هذا آسفاً) إلى وسائل التواصل الاجتماعي خلال «الربيع العربي»، التي كشفت عن كثير من المتنمرين الذين مارسوا ويمارسون العنف اللفظي، وقد كانوا يدّعون العفاف الفكري كما كانوا يدّعون الدفاع عن حق الاختلاف، لكنهم لا يتورعون عن المناداة بقطع رؤوس خصومهم في أول فرصة.

الأصل برأيي، أن يتم تقديم الفكرة، وإتاحة الفرصة لكل متلقٍ حتى

يؤوّلها كما يشاء؛ لأن التأويل هو ما يفتح الآفاق، لكننا نشهد منتجين للأفكار يطالبوننا بتقديم التأويل الذي يريدونه فقط، وهذا غير مثمر إن كان هناك من يسعى إلى التنوير والتغيير.

الاستشراق خطابات عديدة

*** في كتابك «الصوت والصدى» وهو حول الاستشراق، نوّهت إلى أنّ العرب ربما أعجبوا بدور الضحية في علاقتهم مع الغرب، من خلال كتاب الاستشراق لإدوارد سعيد، وكتابات عبد الرحمن بدوي. هل ينطبق هذا على المشروع الإسلامي الصحوي منذ مطلع القرن العشرين أيضاً؟**

أود الإشارة أولاً إلى بعض ما نبّهت عليه في كتابي «الصوت والصدى»، وهو أنّ الاستشراق ليس خطاباً واحداً ثابتاً، بل خطابات عديدة في حقبٍ زمنيةٍ مختلفة، ولو بدأنا بإدوارد سعيد، فسوف نلاحظ أنّه قدّم مجموعة قراءات انتقائية للاستشراق، كما أكّد أنه لا يؤرّخ في كتابه للاستشراق، بل يدخل بعض الخطابات الاستشراقية إلى «مختبر الفيلسوف ميشيل فوكو» ليدرسها في ظل المؤسسات الاستعمارية والسلطوية الغربية.

وأرى أنّ سعيد نجح في بعض فصول كتابه وأخفق في أخرى؛ فتلقفته التيارات الأيديولوجية الماركسية والقومية والإسلامية العربية منذ العام ١٩٧٨، ثم سارعت لتوظيفه ضمن برنامجها السياسي، وهنا أؤكد ما قاله سعيد نفسه وحذف من طبعات كتابه المترجم للعربية «الثقافة

> **المشاريع الفكرية العربية مشكلتها القديمة الحديثة هي أنّها نخبوية وغير متاحة للجماهير**

والإمبريالية»؛ لقد استقبل بشكل مميز في عدة دولٍ وأماكن، وأدّى إلى فتح حوارات إيجابية، إلا في الوطن العربي، حيث استخدم كوثيقة إدانة، وليس كوثيقةٍ معرفية.

أما بخصوص عبد الرحمن بدوي وغيره، فأظنّ آسفاً، أنّهم استثمروا في موضوع الاستشراق لا أكثر، بفضل وجود استعداد مسبق لدى القارئ العربي، يحقق المكاسب المادية ويعزز «الكراهية» ويغذّيها، رغم وجود مستشرقين بارزين مثل «بروكلمان» الذي وثّق وقدّم طروحات عظيمة لم يتم تجاوزها في تاريخ الأدب العربي مثلاً. وقد حاولت في كتابي عن الاستشراق، الحد من هذه الكراهية وإيجاد جوامع للتفاهم.

*** مجموعة مقالاتك التي نشرت على هامش أحداث ١١ سبتمبر في كتاب بعنوان «ثلاثاء الرماد»، تحمل أيضاً عنواناً جامعاً هو «عام الحقيقة»، ما المقصود بعام الحقيقة؟**

ما أقصده هنا أنه توجد أعوامٌ عديدة للحقيقة في تاريخنا العربي. مثلاً؛ دخول أسطول نابليون بونابارت إلى الاسكندرية في العام ١٧٩٨ كان عاماً

> **نحن بحاجة إلى لغة اتصال جديدة حتى تتحول الفكرة إلى حالة موجودة في الشارع**

من أعوام الحقيقة العربية، وكذلك العام ١٩٦٧ كان من أعوام الحقيقة.

وما أؤكده هنا، أنّ الهزيمة، سواء بمعناها السياسي أو الثقافي، ليست بالضرورة سلبيةً فقط؛ بل ربما تشكل بدايةً لإعادة النظر في الواقع والفكر، ومحاولةً لبناء الذات.

لكننا شهدنا بعد عام ٢٠٠١ قدوم «الربيع العربي» في ٢٠١٠، وانهياراً، إن صح التعبير، في الذات والدولة لم نشهد قبلهما أي مراجعات عميقة، بل استعاداتٍ لمشاريع جماعاتٍ إسلامية مثلاً.

لأكون واضحاً، احتلال مصر من جانب نابليون مثلاً، شكل رضةً عنيفة للوعي العربي والإسلامي أدّت إلى الانتقال من عصر سيوف المماليك إلى عصر النهضة.. وهذا الغزو أدّى إلى ظهور مشروع محمد علي الذي انتبه إلى ضرورة إرسال بعثاتٍ علمية إلى الخارج وتأصيل لغة العلم، أما العام ١٩٦٧ فتمخّض عن بروز التيار العقلاني النقدي العربي، بعد أن كان الخطاب العربي قبله مجرد خطابٍ مغرورٍ ومغرم بالذات... فتوقفنا عن النظر إلى أنفسنا على أننا لا نقهر.

*** إذا كانت هذه «الهزائم» أنتجت محاولاتٍ عقلانية وفكرية وواقعية للتقدم، فكيف إذن نشهد هذا الكم الكبير من الخطاب الاستعادي «الإسلاموي» مثلاً منذ ٢٠٠١، والذي تأجّج في «الربيع العربي»؟**

يجب النظر بعين الاعتبار إلى حقيقة أنّ معظم الحركات «الإسلاموية» هي تجسيد للمخيال الغربي بامتياز، وبهذه المناسبة فإنني أحمل برنارد لويس مسؤولية كثيرٍ من المجازر في عالمنا العربي بسبب خطاباته الاستشراقية عن «الحدود الدموية للإسلام»، ما أسهم بظهور حركات كتنظيم داعش مثلاً الذي يمثل النسخة الدموية التي تم تصنيعها في مختبرات بعض مراكز القرار الغربي لتأكيد مقولات لويس. علماً بأن لويس طالما اعتقد أن القومية العربية والإسلام وجهان لعملة واحدة، ولا بد من «تحطيم الإسلام، حتى تتحطم القومية العربية أيضاً» بحسب لويس.

وبالطبع، لا بد للحركات التي تتم صناعتها كـ«داعش»، من أدواتٍ عربية تسهم في تجسيدها مادياً وفكرياً، وربما علينا الاعتراف بأنّ الأفكار الإصلاحية الدينية منذ ظهور رسالة «الرد على الدهريين» لمؤسس التيار الإسلامي العربي بشكل عام؛ جمال الدين الأفغاني، قد قوبلت برفضٍ عنيف من قبل الحركات الإسلامية؛ حيث لم تسمح هذه الحركات بأيّ محاولاتٍ إصلاحية أو نقدية عميقة، فالحركات الإسلامية، تعتبر وجودها غير قابلٍ لإصلاحات دينية؛ لأنه يعتمد على الحلول الحاسمة التي تنطلق من

مقـولات مثـل «المجتمـع فاسـد ويتوجـب إصلاحـه»، وهـذه المقـولات مرتبطـة بالحقيقـة الـتي تدّعيهـا وتحتكرهـا هـذه الحـركات وتحـاول مـن خلالهـا فـرض أنظمـةٍ أيديولوجيـة شـاملة.

«الربيع العربي» مفدور

*** اقترحـت إيجـاد معجـم لمصطلحـات «الربيـع العـربي»، لكـن في ظـل مـا سـبق، أيـن الخـير والـشر الكامنـان في هـذا «الربيـع»؟**

أرى أن الربيـع العـربي كان نافـذة تاريخيـة، يمكـن المـرور منهـا بسلاسـة لـو تمتـع الجميـع بالمصداقيـة، وهنـا لا أديـن الأنظمـة العربيـة الـتي ثـارت عليها شـعوبها فقـط، إنمـا أقصـد القـوى الـتي اندفعـت إلى الشـارع أيضـاً، فهـي لـم تكـن قـوى منظّمـة، ولـم تحمـل برامـج أو بدائـل، بـل قصـدت فقـط الوصـول إلى السـلطة، كمـا أن هـذه القـوى لـم تفـرز قيـاداتٍ سياسـية بـارزة كمـا يحـدث في كل الثـورات عـبر التاريـخ.

مـن جهـةٍ أخـرى، أرى أنّ الأنظمـة الـتي لـم يعصف بهـا «الربيـع»، تعاملت مـع الواقـع ببراغماتيـة، فتعاطـت مـع الشـعوب بواقعيـة أكـثر، لكنّهـا لـم توظّـف «الربيـع» لإحـداث نقـلات نوعيـة عـلى صعيـد التسريـع ببلـورة مجتمـع مدني.

هنـاك مـن تحـدث عـن موضـوع المؤامـرة في «الربيـع العـربي» لاحقـاً، وعمـل عـلى إفـراغ الانتفاضـات الشـعبية مـن مضامينهـا، ولعـل الثـورة السـورية

> **التنوير ليس مشروعاً قائماً بذاته بل حالة مشروطة بتقبل الآخر والتسامح والانفتاح**

تشكّل مثالاً، بدليل تراجعها وفقدان مصداقيتها. وأرى أنّها نموذج للثورة التي أمكن اختراقها بقوة من الخارج، بغض النظر عن مدى اتفاقنا أو اختلافنا على ضرورة إنهاء النظام في سوريا.

*** هل أسهمت عودة الخطاب الديني وحركاته على مجريات الأحداث في ثورة كالثورة السورية؟**

أعتقد أنّ هيمنة الخطاب الديني بمحمولاته التاريخية؛ كالجهاد المقدّس ومنازلة الأعداء، خدمت أكثر من هدف، حينما تمّ توجيه هذا الخطاب ضد المدنيين في سوريا مثلاً، ما أدّى إلى مجازر بحقهم؛ أي إنّ الحركات الإسلاموية دخلت في معارك مع المواطنين، ما قاد إلى نفورٍ من فكرة الدولة الدينية، كما أن هذه الحركات قدمت ذرائع ذهبية لتدخل القوى الخارجية.

وباختصار، أرى أنّ «الربيع العربي» مغدور، بمعنى أنه لم يخلص له أحد، بقدر ما أنتج أبطالاً للإعلام والتليفزيون. وأظن أنّ ليبيا تعد مثالاً على تفجير ثورةٍ تلفزيونية، تذكّرنا بالاقتحام التلفزيوني لمدينة بغداد العام ٢٠٠٣ والإيحاء بسقوطها... ثم سقطت فعلاً!

الاستشراق ليس خطاباً واحداً ثابتاً بل خطابات عديدة في حقبٍ زمنيةٍ مختلفة

وأعتقد أن الأنظمة العربية، كان يمكنها الإفادة من الهبّة الشعبية للطبقة المتوسطة بالتحديد؛ لأنّها حين خرجت إلى الشارع لم تطالب بأكثر من الإصلاح، ما كان يمكن استثماره لبلورة حالة سياسية جديدة، تسحب البساط من تحت أرجل الحرس القديم والإسلاميين في آن واحد، أظن أن بعض الأنظمة أضاعت فرصة امتلاك الحداثة.

*** من خلال أبحاثك، تبدو كمن يبحث عن سرديةٍ في ظل ضياع سرديات عربية أدبية وفكرية وغيرها، خصوصاً من أجل المستقبل والشباب، أترى أملاً ومستقبلاً في هذا؟**

لست وحدي من أبحث، وعموماً فإنني أرى أنّ هذا الجيل مميز وغير منافق، ولديه ما يؤديه، غير أنّه للأسف أيضاً، جيلٌ غير ممكّن اقتصادياً وسياسياً، على الرغم من كل الإعلام الباهر والمنظمات الشبابية العريضة، الجميع يتحدثون عن تعظيم دور الشباب، غير أنّ الشباب لا يزالون محاصرين في الوطن العربي، والمستقبل لا يزال غامضاً.

حسني عايش:
التيارات الإسلاموية تغوّلت على العلم وأفسدت التعليم

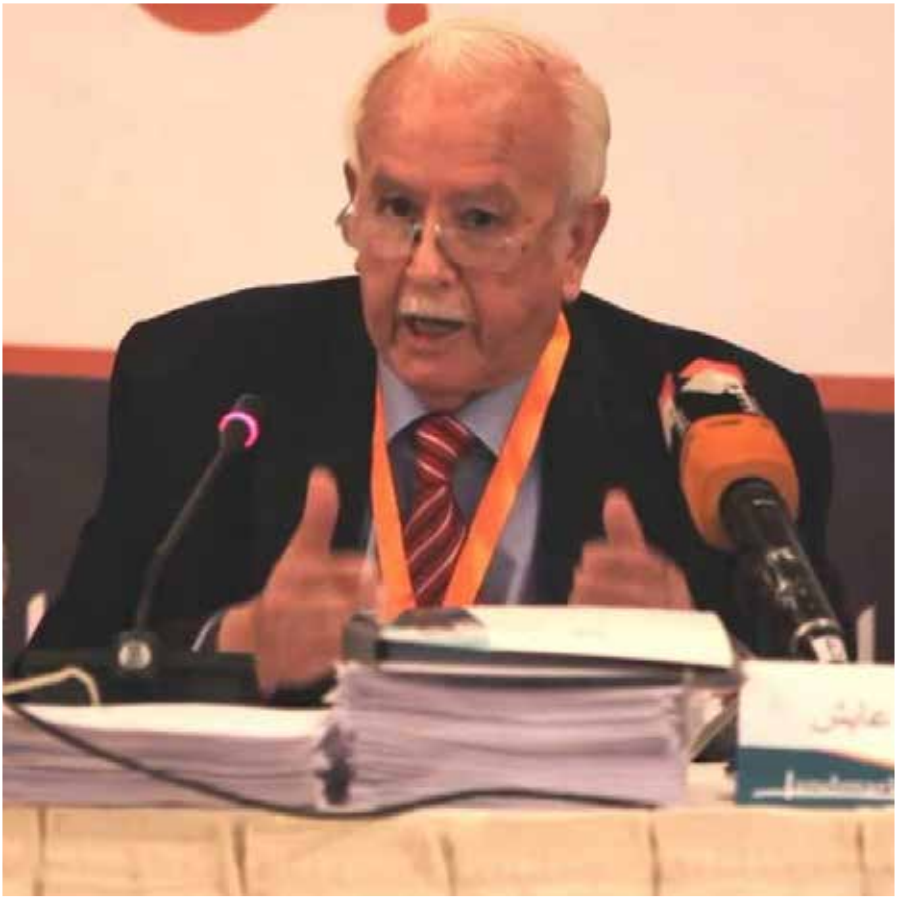

حاورته: رشا سلامة
كاتبة أردنية

تتثال الجدليات دفعة واحدة حين تهمّ بمحاورة المفكّر التربوي والكاتب حسني عايش؛ إذ لا تقتصر رؤاه على تشريح الإسلام السياسي بمبضع جرّاح فحسب، بل يقلب الطاولة على كثير من المُسلّمات السياسية والدينية.

يرى عايش أنّ التيار الإسلامي يتغوّل على العلمي والأكاديمي، وأنّ هذا أفسد التعليم في المنطقة العربية، بل وجعل الأمر محض «تخلّف»، مُرجِعاً ذلك لهزيمة عام ١٩٦٧، التي أسهمت في يأس الجماهير العربية وانتظارها الحلّ من السماء، عوضاً عن التفكير والعمل، كما يقول.

يُعلّق عايش على توجّهات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عبر هذا الحوار، من خلال قوله إنّ لديه غروراً وثقة زائدَتين بالنفس، إضافة إلى الأطماع في البلاد العربية، عدا عن كونه لا يتوقف عن استفزاز محيطه العربي والأوروبي كنوع من استعراض القوة.

كان لـ «حفريات» هذا الحوار، الذي أجري نهاية الشهر الماضي، مع المفكّر حسني عايش، المولود عام ١٩٣٣، في قرية كفر اللبد - طولكرم، في فلسطين، و الذي أنهى دراساته العليا في التربية في جامعة «ميشفن إيست لانج»

لقد اكتشفت قبل مدة من مراجعتي للكتب المدرسية ما يثير الفزع والهول؛ حيث وضع الإسلامويون على رأس كلّ درس في العلوم آية قرآنية، أي أخضعوا العلم للدين

في أمريكا، إضافة إلى تقلّده مناصب شتى في الدولة الأردنية، من بينها؛ أول رئيس لقسم التخطيط التربوي في وزارة التربية والتعليم، وعميد كلية تدريب عمّان في وكالة الغوث - اليونسكو، وعميد كلية مجتمع السلط في وزارة التربية والتعليم، وغيرها من مناصب، كمدير عام لعدد من الشركات التعليمية والطبية، إضافة إلى كونه عضواً في مجلس الأعيان الأردني، منذ ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣.

هنا تفاصيل الحوار:

*** لطالما كنت منتقداً تغوّل التيار الديني في مناحي الحياة كافة، في العالمَين العربي والإسلامي، وعلى رأس هذه المناحي: التعليم.. ما مبررات ذلك.**

كان التعليم في الأردن، بعد وحدة الضفتين، حلاً للدولة اجتماعياً واقتصادياً، وما إلى ذلك، لكن انقلب الأمر بعد أن فقد هذا التعليم روحه واستقلاله، بسيطرة الإسلاميين، بل الإسلامويين، عليه في المناهج والكتب المدرسية، وبوساطة معظم المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات، في ظلّ انحياز الدولة لهم.

لقد اكتشفت قبل مدة من مراجعتي للكتب المدرسية ما يثير الفزع والهول؛ حيث وضعوا على رأس كلّ درس في العلوم آية قرآنية، أي أخضعوا العلم للدين، مع أنّه يجب أن يستقلّ كلّ منهما عن الآخر؛ لاختلاف المنهج والغاية، وقد تناولت هذا الأمر عبر مقالاتي الصحفية، وفي كتابي بعنوان «فصل المقال في ما بين الدين والعلم والإرهاب والسياسة من اتصال وانفصال».

لقد تحوّلت المدارس، وربما الجامعات وكليات الشريعة (التي تتحكم بها)، إلى ما يشبه الجوامع، ولعلّ هذا يفسّر التخلّف العربي والإسلامي؛ العلمي والتقني.

ليست لديّ دراسة حول مدى عمومية هذه المشكلة عربياً، لكنّي أقدّر أنّها موجودة في معظم البلاد العربية والإسلامية؛ فقد اكتسحها هذا الاتجاه بعد هزيمة ١٩٦٧ الكبرى وقد بدأ التأثير يظهر بشكل واضح بعد الربع الثالث من القرن العشرين، ولماذا أحدّد هذا التاريخ؟ لأنّني كنت، حتى عام ١٩٧٥، عميداً ومديراً عاماً لكلية المعلمين والمعلمات في وكالة الغوث – اليونسكو، وكان لدينا في هذا المعهد ما مجموعه ٤٠٠ طالبة ومعلمة سنوياً، لم تكن منهنّ، حتى التاريخ الذي تركت المعهد فيه، أيّة طالبة محجبة، وكذلك المعلمات، باستثناء واحدة، لأسباب خاصة بها، مع أنّ أولئك الطالبات كنّ يأتين في معظم الأحيان من المخيمات الفلسطينية في الأردن.

أما الآن؛ فقد تحجّب الجميع بدءاً من رياض الأطفال، وليس انتهاءً بالجامعات.

*** لقد ذكرت أنّ الأنظمة العربية تواطأت معهم، فلماذا؟**

السبب الرئيس في هذا التحالف، المتكاره، بمعنى أنّ الطرفَين لا يحبّان بعضهما، لكن بينهما مصلحة مشتركة، هو أنّ الأنظمة العربية، والإسلاميين، والإسلامويين، يرفضون المنهج الديمقراطي، باعتباره عدواً مشتركاً لهم، كما أنّ الخطاب الإسلامي والإسلاموي الذي سيطر على المجتمع يجعل الأنظمة تنافق له بدلاً من تعليمه وتوعيته، وقد تأدلجت الجماهير على ذلك.

*** اكتسب الإسلاميون قبولاً في الأوساط الشعبية؛ لأنهم قالوا «لقد جرّبتم خيارات مثل القومية والشيوعية ولم تفلح، فلماذا لا نجرّب؟»، لتأتي فعلاً أحزاب دينية، مثل حزب الله، بانتصار وتحرير لجزء من أرض عربية؛ ما تعليقك؟**

ذكرت لكِ أنّ ثمّة تحوّلاً أعقب هزيمة ١٩٦٧، لكنّه لم يكن تحوّلاً قائماً على الوعي للذات، ولم يكن هناك تقييم لمتطلبات النهضة والتحرير وأسباب الهزيمة؛ كانت الضربة قاضية لدرجة اللجوء للسماء فقط؛ لتحقّق للمهزومين ما يرغبون فيه؛ بمعنى أنّهم لم يضيفوا القطران إلى الدعاء (أي العلم والتكنولوجيا)؛ لذلك، وجدوا الراحة التامة في هذا

لمّا كان أردوغان لا يؤمن بالثقافة الإنسانية والديمقراطية الرفيعة، وزائد الثقة في النفس إلى حدّ الغرور، اختار العكس، وهذا ما يجعل وقوعه على «زلاطيمه» متوقعاً

الانقلاب نحو هذا التيار الفكري، وقد امتصّ الهزيمة، أو هكذا شعروا، وأنّ المستقبل سيكون لهم بهذا الانقلاب الفكري الذي تحوّل إلى إرهاب على أيدي طالبان والقاعدة وداعش، وبذلك كانت الخسارة مزدوجة؛ عربية وإسلامية، سياسية وفكرية.

لطالما تحجّج الإسلاميون والإسلامويون بضرورة الإسلام السياسي والحكم الإسلامي؛ لأنّ غيرهم، كالقوميين والشيوعيين، الذين حكموا فشلوا، قائلين «دعونا نجرب»، وها هو حزب الله ينتصر ويحرّر الجنوب اللبناني وينتصر للمرة الأولى في تاريخ الصراع.

الجواب؛ هو أنّ الحكم الإسلامي مستمر لنحو ١٤٠٠ عام تقريباً، ولم يتوقف؛ لذلك لسنا في حاجة إلى تجربته. رسمياً، حتى سقوط الدولة العثمانية كان هذا الحكم قائماً وهو مجرّب، مثله مثل أيّ حكم، لكنّه يختلف عن أيّ حكم في العصبية الدينية ضدّ أصحاب الديانات الأخرى.

أما قضية حزب الله؛ فهي أنّه تنظيم عنوانه إسلامي وحقيقته مقاومة للاحتلال، مثل أيّ حركة مقاومة في أيّ بلد محتل، كفيتنام أو جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لقد عرف العوامل اللازمة للانتصار على الاحتلال، مضافاً إليها الدعم الإيراني القوي (المدد).

لو تساءلنا: ما هو الجامع بين حركات المقاومة؟ سنجيب فوراً: المقاومة نفسها، علينا أن نفكّر بالجامع المشترك لكلّ الحركات المقاومة للاحتلال، قد نجد أنّ الدين أحد العوامل المهمة، لكنّه ليس كذلك بالضرورة، ويمكن استغلاله بالصراع ضدّه، لكن هناك عوامل أخرى أهم؛ كالقيادة والإدارة والإستراتيجيا والجغرافيا والتكتيك والتضحية والصمود والمدد، وإلا، فكيف نفسّر نجاح غير المسلمين في المقاومة؟ هل يجب على الفيتنامي أن يكون مسلماً حتى ينجح في مقاومة الاحتلال؟

ها هما حزب الله وإيران يُضرَبان من إسرائيل في سوريا باستمرار ولا يردّان عليها؛ لاختلاف الظروف والمعطيات؛ معنى ذلك أنّ العامل الديني في حدّ ذاته ليس هو السبب في الانتصار.

ثم إنّ علينا هنا أن نطرح السؤال على المسلمين السنّة، إذاً؛ لماذا لم ينجحوا في المقاومة مثلما نجح المسلمون الشيعة؟

في المقاومة لديّ قانونان: الأول: لا تستخدم منهجاً في المقاومة ضدّ

عـدوك، هـو أقـدر أو أبـرع منـك في اسـتخدامه ضـدّك. والثـاني؛ لا تسـتخدم منهجـاً في المقاومـة ضـدّ عـدوك لا تسـتطيع الاسـتمرار فيـه حـتى النهايـة.

*** جـدل عـارم أحدثـه تغيـير صفـة كاتدرائيـة آيـا صوفيـا، مـن متحـف إلى مسـجد؛ ثمـة مَـن جـاءت هـذه الخطـوة لتلهـب الحماسـة لديـه، وحـول أنّ «أردوغـان شـوكة في حلـق أوروبـا»، عـلى حـدّ تعبيرهـم، مـا تعليقـك؟**

لـم تعـترض تركيـا الجمهوريـة وتركيـا الإسـلاموية يومـاً، أو مـرّة، عـلى تحويـل إسرائيـل مسـاجد فلسـطين المغتصبـة إلى خمّـارات وبـارات ومراقـص وإسـطبلات للحيـوان، كمـا لـم يعـترض العالـم عليـه أيضـاً، ولـم يفعـل المسـلمون شـيئاً يذكـر حيالـه سـوى الشـجب والاسـتنكار في الليـل، لا في النهـار، بينمـا انشـغل العالـم بفعلـة أردوغـان؛ لأنّ آيـا صوفيـا كنيسـة تاريخيـة ذات دلالـة، وليسـت مجـرد كنيسـة أو مسـجد.

عندمـا احتـل المسـلمون سـوريا والأندلـس حوّلـوا كنائـس ومسـاجد كثـيرة، وعندمـا اسـترجع الأسـبان الأندلـس بحـرب الاسـترداد بـادروا إلى تحويـل مسـاجدها إلى كنائـس، أو إلى غـير ذلـك.

ولمّـا كان أردوغـان لا يؤمـن بالثقافـة الإنسـانية والديمقراطيـة الرفيعـة، وزائـد الثقـة في النفـس إلى حـدّ الغـرور، اختـار العكـس، وهـذا مـا يجعـل وقوعه عـلى «زلاطيمـه» متوقعـاً، ومـا يجعـل احتمـالات أزمـة داخليـة أو خارجيـة، أو

أدعو إلى حلّ الدولة الواحدة، وإن لم يكن عادلاً، لكنّه أفضل من حلّ الدولتين، وأعتقد أنّ صمود الفلسطينيين في المناطق المحتلة ١٩٤٨، مع إخوتهم في الضفة وغزة، سيغيّر التاريخ

كليهما، وارادأً، وككلّ القادة السابقين المصابين بالثقة الزائدة في النفس عن الحدّ؛ من نابليون إلى هتلر، ومن عبد الناصر، وصدام، والأسد، والقذافي، وبن علي، إلى البشير، فإنّ احتمالات وقوع أردوغان واردة بقوة، إلا إذا كان فريداً وشاذاً عن القاعدة، فلا يقع.

لقد جذب انتباهي قول أردوغان في الردّ على منتقديه في قراره الآنف: «اتخذنا هذا القرار ليس استناداً إلى ما سيقوله الآخرون، بل في ضوء حقوقنا، كما فعلنا في سوريا وليبيا وأيّ بلدٍ آخر»، وكأنّ سوريا وليبيا، وأيّ بلد آخر يضع رجله فيه، يصبح شأناً تركياً داخلياً، وهو تفكير هتلري خطير يجب أن ينبّه العرب وغيرهم إلى المطامع الأردوغانية في أوطانهم.

بهذا التصريح الفظيع يبدو من خلاله أردوغان وكأنّه يلعب على عدة حبال في الوقت نفسه، ويتحدى العالم بها، خاصة سوريا والعراق وليبيا واليونان وقبرص ولبنان ومصر، وربما تنضمّ أرمينيا إليها، معتمداً على قدرته على ابتزاز أوروبا باللاجئين، فتسكت، وعلى عضوية تركيا في حلف الأطلسي فيؤيده، وعلى الضعف العربي العام والخاص.

*** لقد جرّب الفلسطينيون خيارَي الثورة والسلام، ولطالما كانا متّصلين غير منفصلين، أي ثمة من يقاوم وثمة من يفاوض في الوقت ذاته؛ لعلّ وعسى أن يأتي أحد الطرفين بالحلّ. ما هي رؤيتك للقضية الفلسطينية حالياً؟**

ذكرت من قبل القانونين المتصلين بالمقاومة؛ وأؤكد عليهما؛ ففي حالتنا الفلسطينية الفريدة على مستوى العالم والتاريخ، فإنّي أرى المقاومة الشعبية السلمية هي الخيار الأمثل؛ أي تلك المقاومة التي توحّد المجتمع ويبقى مستمراً في عمله كالمعتاد، حينها، ستدفع إسرائيل الثمن عن أيّ عنف في نظر العالم.

أرى أنّ حماس تعتمد التفجيرات في الناس المصادفين، أي كيفما اتفق، وإسرائيل ترى في هذا فائدة عظمى؛ لأنّ ذلك يمكّنها من الردّ بعنف أكبر. حماس استخدمت الدين في السياسة.

لعلّ أكبر خطأ كان تدشين الثورة الفلسطينية من خارج فلسطين، ولمّا كانت الأنظمة العربية مهزومة بعد نكسة ١٩٦٧، فقد غضّت الطرف عن الثورة في الأردن ولبنان، لكنّها ما إن استجمعت قواها حتى تخلصت منها، وقد أوجدت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الذريعة للأنظمة، حين فصلت بينها وبين العرب، وكان للخطأ أن يكون أقل سوءاً لو أنّها حملت اسم «منظمة تحرير فلسطين».

ولعلّ الغريب أنّ الإعلام الفلسطيني في الخارج كان يزعم الانتصار، ويوحي للفلسطينيين في الداخل أنّ التحرير قاب قوسين أو أدنى. كان الداخل ينتظر عبور عرفات والمقاومة، لكن بعد تصفية المقاومة في الخارج بات الداخل يشعر بأنّ عبء التحرير يقع عليه وحده فقط، وهكذا اندلعت انتفاضة عام ١٩٨٧، التي أجهضتها، من وجهة نظري، التفجيرات واتفاقية أوسلو.

من الصعوبة بمكان القيام بثورة مسلحة في الضفة الغربية الصغيرة الحجم، الضعيفة التضاريس، والمحاطة إسرائيلياً من جميع الجهات.

منذ مدة، وأنا من آن لآن أدعو، إلى حلّ الدولة الواحدة، وإن لم يكن عادلاً، لكنّه أفضل من حلّ الدولتين، وأعتقد أنّ صمود الفلسطينيين في المناطق المحتلة في العام ١٩٤٨، مع إخوتهم في الضفة وغزة، سيغيّر التاريخ، وسيظهَر يهود يؤيدون الديموقراطية ويرفضون العنصرية.

هذا سيأتي، لكنّه سيأخذ زمناً طويلاً، وإن كان في تاريخ الشعوب قصير.

العلّامة الشيخ محمد العاملي: إيران شوّهت الدين وخرّبت السياسة

حاوره: كريم شفيق
كاتب مصري

يرى العلّامة الشيعي اللبناني، محمد علي الحاج العاملي؛ أنّ إيران شوهت الدين وأفسدت السياسة، لافتاً إلى أنّ الوضع السياسي اللبناني في مرحلة تغيير حقيقية، تستهدف الطبقة السياسية الحاكمة، التي قامت سلطتها بناء على اتفاق «الطائف»، في المرحلة التي تلت انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وما ترتب عليهما من قيام نظام حكم طائفي، ينهل من المحاصصة الطائفية.

ويوضح العاملي، في حواره مع «حفريات»؛ أنّ الاحتجاجات التي شهدتها بيروت وبغداد، تسعى نحو تقويض مفهوم تطييف السياسة، وإلغاء نفوذ طهران الأيديولوجي والأمني والعسكري في المنطقة، واستعادة حقوق المواطنين المنهوبة، تحت وطأة الصراعات الإقليمية، ووقف اقتصاد الحرب الذي يهدر الأموال على الحروب وصناعة الميليشيات.

ويطالب االشيخ الشيعي اللبناني الدولة في لبنان بإلغاء المحاكم الجعفرية، وإعادة النظر في منظومة القيم القانونية والفقهية السائدة، التي تحتاج إلى التحديث والتطوير، إضافة إلى استعادة الدولة لسيادتها المتآكلة، بغية تطوير وبلورة مفهوم دولة القانون، وردم الهوة بينها وبين المواطنين، على أساس قيم المواطنية والمدنية؛ حيث لا تدع ثمة فرصة

إلى الأحـزاب الطائفيـة، كحركـة أمـل وحـزب الله، لتمـارس التمثيـل السـياسي للطائفـة الشـيعية وتعمـل عـلى احتـكاره.

وهنا نصّ الحوار:

*** ثمّـة مقاربـات عديـدة تجـري حـول الاحتجاجـات في بـيروت وبغـداد وارتباطهـا بالتوغـل الإيـراني عـبر وكلائهـا المحليـين في كلا البلديـن، الأمـر الـذي ترتّبـت عليـه جملـة مـن الأوضـاع المتردية سياسـياً واجتماعيـاً وأمنيـاً؛ كيـف تفـسّر لنـا هـذا الحـال لـو اتفقـت معـه؟**

لا يحتـاج الأمـر إلى كثـير كلام؛ حيـث إنّ تجربـة الإسـلاميين الشـيعة في لبنـان والعـراق لا تتشـابه تحدياتهـا الراهنـة فحسـب، بـل إنّهـا تجربـة تزامنـت فـترة نشـوئها في كلا البلديـن، كمـا يمكننـا إضافـة الجانـب الإيـراني لهمـا أيضـاً؛ حيـث الارتبـاط الوثيـق بـين هـذه المحـاور الثلاثـة، وهـذا أمـر غـير خـافٍ عـلى أحـد، وبنظـرة فطريـة بريئـة، نـرى أنّ الاحتجاجـات هـي أضعـف الإيمـان، وليـس مـن داعٍ للتدليـل عـلى أحقيـة مطالـب النـاس المعترضـة، بعدمـا تخطّـت السياسـة الإيرانيـة كلّ الخطـوط الحمـر، بتجاوزاتهـا في تعاطيهـا بالشـؤون الداخليـة اللبنانيـة والعراقيـة، بـل والسـورية أيضـاً.

وعـلى كلّ حـال، هنـاك قاسـم مشـترك في سلسـلة الاحتجاجـات الـتي تريـد كـسر الهيمنـة الإيرانيـة، وسـطوتها عـلى القـرار السـياسي في بعـض العواصـم العربيـة، مثلمـا هـو الحـال في سـوريا ولبنـان واليمـن؛ حيـث رفـض

> **الاحتجاجات ساهمت في فضح مفاسد السلطة، في العراق أو في لبنان، وهذا ما سيؤدي لتغيير على مستوى الطبقة الحاكمة**

إهـدار الأمـوال في الحـروب الخارجيـة، والصراعـات الإقليميـة، ووقـف اقتصـاد الحـرب لتدشـين الميليشـيات، وصناعـة الأزمـات الطائفيـة، بينمـا تعيـش الشـعوب والمجتمعـات، في طهـران كما في غيرهـا، تحـت وطـأة خطـاب سـياسي وأيديولوجـي زائـف، وتعـاني مـن البطالـة والحرمـان مـن الخدمـات الاجتماعيـة والصحيـة، ممـا أفقـد خطابهـا الإقليمـي والمحـلي مصداقيتـه وشرعيتـه.

*** في ضـوء ذلـك، هـل تـرى فعـلاً أنّ نظـام الـولي الفقيـه اسـتطاع في بـيروت وبغـداد مثـلاً ابتـلاع الطائفـة الشـيعية، وتقديـم نفسـه باعتبـاره الممثـل لهـم سياسـياً، وتعبئتهـم في خطابـه الأيديولوجـي والاسـتحواذ عليهـم مـن خـلال تطييـف السياسـية وتوظيـف الرأسـمال الرمـزي للديـن؟**

نجحـت إيـران بالتغلغـل إلى عمـق المجتمعـات الشـيعية في العديـد مـن الـدول، رغـم عـدم تمكنهـا مـن إحـكام السـيطرة عـلى كامـل مفاصـل المجتمـع الشـيعي، وأبـرز مـا تجلـت قوتهـا فيـه هـو الفصيـل العسـكري في لبنـان، وهـذا الشـأن لا يمكننـا اعتبـاره إيجابيـاً بالكامـل، بـل هـو سـيف ذو حديـن، بأحـد وجوهـه مصـدر قـوة لإيـران، لكنّـه بالعمـق يمثّـل وبـالاً عليهـا وعـلى أتباعهـا.

كما يعاني اللبنانيون، رغم توقيع الفرقاء على اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، والذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، بعد أزمة داخلية سببها الصراع على السلطة، والمكاسب السياسية والمغانم المادية، من أزمة محتدمة ومتفاقمة في ظلّ تطييف السياسة، ومسألة المحاصصة الطائفية التي حوّلت السياسة لعملية إقطاعية، تقتات من المذهبية، وكون الشيعة جزءاً من الكيان اللبناني فإنّ معاناتهم مزدوجة، في ظلّ سيطرة هذا الواقع وتلك الحالة.

ويمكن القول، من جهة ثانية؛ إنّه كان يمكن لإيران أن تقتصر على علاقات سياسية واجتماعية وثقافية مع البعض، ولكان ذلك مصدر قوة حقيقي، لكن أهدافها التوسعية، وتدخلها في الشؤون الداخلية لبلداننا، مع إنشائها لمجموعات وفصائل عسكرية وأمنية، انعكس سلباً علينا، كما أنّه حدّ من وطنية وقيمة المجموعات المرتبطة بها.

واللافت أنّ محاولات عدة سعت لتدشين أكثر من حراك، بهدف التغيير، وهي محاولات إصلاح داخل البيت الشيعي، خاصة في الفترة التي تلت عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وخروج الجيش السوري من لبنان، إلا أنّ الفريق الشيعي اللبناني ظلّ بعيداً ومتخلفاً عن بقية الأطراف اللبنانية، في ثورتها ضدّ الوجود السوري في لبنان؛ حيث قامت شخصيات شيعية متنوعة، تتفق على أمر واحد، وهو مناهضة توجه الثنائي الشيعي، المتحالف مع النظام السوري وإيران، حركة أمل وحزب الله، بمحاولة

الإصلاح والتغيير؛ حيث قاد هذه المحاولة «اللقاء الشيعي اللبناني»، الذي تشكل بعد اغتيال الرئيس الحريري، عام ٢٠٠٥، وأطلق وثيقة تأسيسية بالكلية العاملية، في بيروت، برعاية العلّامة السيد محمد حسن الأمين، وحضور حشد من الشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية، والعاملين في الشأن العام.

*** الاحتجاجات في لبنان وتحديداً في الجنوب والنبطية والضاحية وهي مناطق تمركز حزب الله وحاضنته الاجتماعية؛ هل تبرز في رأيك تآكل لقاعدته الشعبية وفقدانه الشرعية؟**

واضح أنّ البيئة العامة التي كان يعتمد عليها الحزب قد تغير مزاجها، وأنّ الوعي في تزايد، فالانحدار في طور مستمر منذ أكثر من عشرة أعوام، وفيما يخصّ حالات الاحتجاجات في المناطق الشيعية، سواء في الجنوب اللبناني أو في البقاع، فإنّها لا تعبّر عن كلّ الواقع ومجرياته؛ إذ تمّ قمعها في بعض الأماكن، والسيطرة عليها ولجمها في أماكن أخرى.

ومن الضروري أن ننتبه إلى أنّ القوة الظاهرية للشيعة في لبنان، تعود حصراً بسبب الهيمنة السياسية لحزب الله، وقوة السلاح الذي بحوزته، لكن ثمة ضعف يتغلغل في العمق الشيعي عبر العجز الذي تعاني منه مؤسساته الدينية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن التراجع الذي يتحكم في نشاطها؛ فقوة الثنائي الشيعي في لبنان وأدوارهما السياسية والميدانية

أضعفت عن عمد باقي المؤسسات، وألغت فعاليتها وأدوارها، حيث يبقى طرف واحد فقط هو المعبر عن الشيعة سياسياً واجتماعياً.

لكن هناك بعض الأنشطة التي نسعى لأن نتيحها في ظلّ هذا المناخ الصعب والمعقّد للعب دور إصلاحي، وبهدف تغيير الواقع القسري، منذ حوالي أربعة عقود، وفي الفترة بين اختطاف السيد موسى الصدر، وانتصار الثورة في إيران.

*** ماذا عن وضع اتفاق الطائف في ظلّ تعالي الأصوات المنددة بالمحاصصة الطائفية والإقطاع السياسي وفساد النخبة الحاكمة والرغبة في قوانين مدنية للفكاك من سيطرة الطائفة وقوانينها؟**

الطائف ليس مقدساً، والنظام السياسي الطائفي الراهن من أسوأ ما يكون، والمفترض البحث جدياً عن نظام مدني بالكامل، بما فيه اعتماد نظام موحّد مدني إلزامي للأحوال الشخصية، وفكّ ارتباط السلطة اللبنانية بكلّ المؤسسات الدينية اللبنانية، حيث إنّ الثنائي الشيعي نجح في تشويه صورة رجالات الشيعة القدامى، سواء كانوا من رجال الدين أو السياسيين، لكنّ الصورة التي رسمها هذا الثنائي لأسلافهم من قادة الطائفة، قد تغيّرت وتبدّلت إلى النقيض مع تجربتهم في الحكم، خلال المرحلة الماضية.

وتنبغي الإشارة إلى أنّ القوى المدنية والشعبية في المجتمع اللبناني،

> **أنا لا أقبل بالنظام المدني فحسب؛ بل كنت من دعاة قيام هذا النظام، على أن يكون إلزامياً وموحداً لكل اللبنانيين**

باتت تدرك في ظلّ الحراك الراهن، أنّ قيم المواطنية والمدنية هي وحدها السبيل لعزل الطبقة السياسية الحاكمة، وإلغاء مصادر شرعيتها؛ حيث أطالب الدولة اللبنانية في كلّ مساهماتي الفكرية ومشاريعي الإصلاحي بتعقّب مناطق الخلل، والقيام بواجباتها المنسية، والتي تعاني تحت وطأتها من الانفلات وعدم الانضباط، كوضع حدّ للاحتراب الأهلي والصراع الطائفي، التي تتوافر كلّ شروطه، إضافة إلى منع الخطاب التحريضي الذي ينتشر في أكثر من طائفة، وفي أكثر من منطقة، فما المانع من أن تضع الدولة حدّاً لرجال الدين الذين يثيرون العصبيات والفتن؟

كما ينبغي على الدولة منع انتشار السلاح، على مستوى كلّ الوطن دون استثناءات؛ حيث تنتشر في لبنان الأسلحة على أنواعها وبكلّ المناطق.

*** سبق وتحدثت عن الفساد في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى؛ ما هي أبرز مصادر وأشكال الفساد ومن المسؤول عن حمايتها من المساءلة والنقد والحساب؟**

في الأساس؛ وجود هذا المجلس هو خطأ، وليس من حاجة إليه، ولا يؤدي أيّ دور إيجابي، بل تنحصر وظيفته، هو وغيره من المؤسسات الملية في ترسيخ النظام الطائفي.

ويمكن الكشف عن فساده على أكثر من مستوى، منها تعطيل الانتخابات العامة، منذ أكثر من أربعين عاماً؛ حيث أعاد رئيس المجلس تعيين نفسه بنفسه وهو فوق السنّ القانونية، ومن ثم تعيين ابنه خلفاً له، وهي ممارسات لا تخضع للقوانين التي تحكم عمل مؤسسات المجلس، بشكل عام، والإفتاء الجعفري والقضاء الجعفري، بشكل خاص، وقد رصدت لهما الدولة مبالغ من ضرائب المكلف اللبناني، بلغت عام ٢٠١٨ أكثر من ٢٩ مليار ونصف مليار ليرة لبنانية، مما يجعلها خاضعة للمساءلة والمحاسبة من قبل أيّ مواطن لبناني.

كما أنّ عمل تلك المؤسسات يبدو منحازاً لجهات شيعية ضدّ أخرى، وتعمد إلى التفريط بأوقاف وممتلكات الطائفة وغيرها، وبينما نصت المادة ١٧٤ من قانون الملكية العقارية على أنّه «لا يجوز بيع العقار الموقوف ولا يجوز التنازل عنه لا مجاناً ولا ببدل، ولا انتقاله بطريق الإرث، ولا يجوز رهنه، أو إجراء تأمين عليه»، إلا أنّه قد حصل بيع للعديد من المساجد والأوقاف.

وسبق أن طالبت مؤسسات الدولة الرقابية والنيابة العامة المالية

التحـرك لمحاسـبة المتسـببين بإهـدار المـال العـام، كمـا وجّهـت بـضرورة اسـتثمار أمـوال الأوقـاف في مواردهـا، والاهتمـام بشـؤون الفقـراء والمسـاكين، فضـلاً عـن إلغـاء الوظائـف الـتي لا طائـل منهـا، حفاظـاً عـلى المـال العـام، مثـل وظيفـة «مـدرسي الفتـوى» الـتي يشـغلها عـشرات الأشـخاص دون أن تكـون لهـا أيّـة صلاحيـة أو منفعـة.

*** هـل يمكـن القـول إنّ الكتلـة الشـيعية متجانسـة وتتعاطى كلّهـا مـع وجهـة النظـر السياسـية الـتي تؤيـد المواقـف لحـزب الله وإيـران ونظـام الجمهوريـة الإسـلامية؟**

المجتمـع الشـيعي اللبنـاني غـني جـداً، وفيـه كثـير مـن الكفـاءات والطاقـات، وقـد يبـدو للوهلـة الأولى أنّـه مـن لـون واحـد، لكـن بنظـرة فاحصـة دقيقـة يظهـر العكـس، ويتضـح أنّ عوامـل القـوة الـتي يحظـى بهـا البعـض تجعـل الأمـور تبـدو وكأن السـيطرة تامـة عـلى الشـيعة بلبنـان، وهنـا لا ينبغـي تجاهـل الـدور السـلبي للطوائـف غـير الشـيعية، الـتي تسـاهم بشـكل وازن وكبـير ومبـاشر، عـن قصـد أو بدونـه، في بلـورة الأحاديـة لـدى الشـيعة، بـل يمكننـا القـول إنّهـم يسـاهمون في توجيـه الشـيعة لتوثيـق الارتبـاط بإيـران.

*** قبـل الجمهوريـة الإسـلامية كانـت تتعـدّد المرجعيـات الدينيـة الشـيعية في الفقـه والسياسـة، وذلـك قبـل أن يؤبّـد الخميـني مرجعيـة الـولي الفقيـه فجـرى تأميـم بـاقي الآراء الحوزويـة لحسـاب السياسـة**

وتعرض المخالفون للاعتقال أو القمع إلى أيّ حدّ أصاب العمى السياسي والأيديولوجي واقع الشيعة على مستوى الفكر والممارسة؟

قبل انتصار الثورة في إيران واتجاهها لتأسيس كيان ديني سياسي، كانت حوزة جبل عامل، بالحدّ الأدنى، تتمتع بجملة مواصفات علمية وفكرية مميزة، منها الانفتاح وإعمال العقل، والتنوع، والمستوى العلمي الرفيع، وكلّ هذه الأمور تلاشت مع نشر الثقافة الإيرانية. والانحراف الكبير كان بزجّ الدين في السياسة، الأمر الذي شوّه الدين وخرّب السياسة، ثم كانت الأحادية في الزعامة الدينية، وفي هذا الإطار شهدنا سياسة قمع واضطهاد لعدد من كبار العلماء والمراجع في إيران.

ويبقى المطلوب هو السعي نحو الفصل التام بين السياسة والدين، وتالياً ينتفي الكلام حول ولاية الفقيه من أساسه، فإنّه ليس من المطلوب أن يكون للفقيه أيّ دور سياسي إطلاقاً، بوصفه فقيهاً، أما كمواطن فله الحقّ التام بممارسة دوره المواطني.

*** هناك حركة حقوقية نسوية في لبنان ضدّ أحكام المجالس الشيعية والمحكمة الجعفرية والتي تتصل بوضع المرأة وحضانتها لأطفالها؛ ما هو، في رأيك، السبيل كي تسترد المرأة حقّها المسلوب ومدى ضرورة تعديل هذه الأحكام التي تبدو مجحفة؟**

سبق أن طالبت بإلغاء المحكمة الجعفرية، فالمشكلة تكمن بكون المحكمة الجعفرية في لبنان لم تطور نفسها إطلاقاً، هذا في الوقت الذي يتحدث فيه الشيعة عن كون مذهبهم مذهباً يفتح باب الاجتهاد، وفي الواقع ثمة جمود عقائدي يتمثل في الالتزام بحرفية النصوص، دون أيّة محاولة للتجديد في فهم هذه النصوص بما ينسجم مع روحية العصر.

كما أنّ تأسيس المحاكم الجعفرية في لبنان له خصوصية تاريخية؛ حيث جاءت منسجمة مع طبيعة النظام اللبناني الذي سمح لكلّ طائفة بأن تكون لها قوانينها وأحكامها «الطائفية»، وتنظيم أحوالها الشخصية بحسب المذهب، فلم يكن تأسيس المحكمة الجعفرية بطلب من علماء الشيعة.

والأصل في الأمور؛ أنّ علماء الشيعة كانوا يرفضون دوماً تولي منصب القضاء الشرعي، ومن المعروف أنّ رئاسة محكمة التمييز الجعفرية، قد عرضت على الشيخ حسين مغنية، في العشرينيات من القرن الماضي، لكنّه رفضها، ولذا لا نلاحظ أيّ اهتمام بالقضاء، بشكل كبير، من جانب علماء ومراجع الشيعة.

وفي كلّ الأحوال؛ نحن بصدد جهاز قضائي لم يتم تطوير أجهزته وقوانينه، فضلاً عن القيم التي يحكم بها؛ إذ تنبغي إعادة النظر بالمنظومة التي يحتكم إليها في المجمل، رغم أنّ تنظيم القضاء الشرعي، صدر منذ أكثر من نصف قرن، وتحديداً في العام ١٩٦٢، إلا أنّ الشيعة لم يشعروا قبلها بأيّ خلل أو ضعف.

"واضح أنّ البيئة العامة التي كان يعتمد عليها الحزب قد تغير مزاجها، فالانحدار مستمر منذ أكثر من عشرة أعوام"

وأخيراً، يمكن القول إنّ تأسيس محكمة شرعية ضمن المجلس الشيعي هو أمر في غير مكانه، وهناك حالات تفلت عديدة في الإطار نفسه؛ حيث صار لدينا مكتب شرعي في مؤسسة السيد فضل الله، ومكتب شرعي للشيخ النابلسي في صيدا، وهذا أمر يعكس فوضى وانفلاتاً شديدين.

وفي تقديري؛ يجب تطوير أنظمة محاكمنا الشرعية، كما يجب إغلاق المحاكم الخاصة، والإبقاء على محكمة الدولة الرسمية، خاصة بعد أن تراكمت حالات تعسف وظلم كبيرين تعرضت لهما المرأة، فيما يتعلق بحقوقها بعد الطلاق، وحرمانها القسري من رؤية الأطفال، وفي ظلّ غياب الثقافة الشرعية ليست هناك ضمانات للمرأة لحفظ حقوقها، كمثل أن تكون وكيلة نفسها في أثناء عملية الطلاق، على سبيل المثال.

*** هل تقبل بقانون مدني للأحوال الشخصية بدلاً من المحاكم الشرعية وقوانينها باعتبارها ضمن الميراث السياسي لحكم الطائفة وهيمنتها المذهبية على أفراده؟**

أنا لا أقبل بالنظام المدني فحسب؛ بل كنت من دعاة قيام هذا

النظـام، عـلى أن يكـون إلزاميـاً وموحـداً لـكل اللبنانيـين، كمـا أشرت سـابقاً، بـل أكـثر مـن ذلـك؛ فقـد أكـون العالـم الديـني المسـلم الوحيـد في لبنـان الـذي طالـب بالنظـام المـدني الإلزامـي، وقـد بـتّ ألحـظ وجـود صـدى في الوسـط الديـني الإسـلامي، آخـذاً بالنمـو شـيئاً فشـيئاً، ولـو أنّـه مـا يـزال في طوره البـدائي؛ حيـث إنّ شـؤون الأحـوال الشـخصية هـي مـن التنظيمـات الاجتماعيـة الـتي لنـا أن نجتهـد في تعديلهـا وتطويرهـا بمـا يتـلاءم مـع مصلحـة البـشر، ونظامنـا الراهـن، الـذي يطلـق عليـه أنّـه نظـام ديـني، بينمـا هـو في حقيقتـه أبعـد مـا يكـون عـن فهـم روحيـة الديـن، نتيجـة تعقيداتـه.

في حـين أننـا نـرى أنّ النظـام المـدني أكـثر انسـجاماً مـع روحيـة الفكـر الإسـلامي؛ لـذا فإننـا لا نـترك مناسـبة إلا وندعـو فيهـا لإلغـاء هـذه المحاكـم مـن أساسـها.

كمـا لا يخفـى عـلى أحـد أنّ الذهنيـة السـائدة في مجتمعاتنـا هـي ذهنيـة ذكوريـة بامتيـاز، وتأثـيرات هـذه الذهنيـة لا يسـلم منهـا بعـض رجال الديـن، إذا لـم يكونـوا أكـثر ذكوريـة أحيانـاً مـن سـواهم! وهـذا مـا يـؤدي لهـذه الحساسـية الراهنـة لـدى الجمعيـات النسـوية، مثـلاً، الـتي في رأينـا تقـوم بـدور جليـل، ولا شـكّ في أنهـنّ سـيصلن إلى مبتغاهـن، وفي تقديـري، سنشـهد حركـة إصلاحيـة جـراء الانتفاضـة الشـعبية الحاليـة بلبنـان.

*** بين ٧ أيار عام ٢٠٠٨ و٢٠١٩، في الأولى احتلّ حزب الله بيروت واقتحم مقرات حزب المستقبل وغطى تمثال رفيق الحريري بأعلام الحزب، ثم محاولاته الأخيرة لبعث تلك المشاهد من خلال الاعتداءات المتكررة والمنفلتة على المتظاهرين لإرهاب المتظاهرين؛ ما هو الثابت والمتحول في المشهدَين، مع الوضع في الاعتبارين السياقَين التاريخي والإقليمي في اللحظتين؟**

هذه مساوئ متوقعة من الأحزاب العسكرية التي تحاول العمل السياسي في المجتمعات الديمقراطية؛ فتنطلق من قوتها العسكرية لتفرض نفسها سياسياً، وهذا ما حصل بالفعل، والفارق بين المشهدَين أنّه في السابق كان يمكن إعادة ترتيب الأمور، فقد كان وضع الطبقة الحاكمة مقبولاً إلى حدّ ما، أما اليوم فالانهيار يصيبها بالصميم، وهي آيلة للسقوط، والشعب لم يعد يتحمل الفساد والابتزال السياسي، وفي هذا الجوّ المشحون بالعداء والسلبية، جاء الاعتداء على المتظاهرين السلميين، الذين ينتفضون بشكل حضاري.

وإذا كان ٧ أيار موجهاً ضدّ فريق سياسي واحد؛ فإن مواجهة المتظاهرين اليوم تشكل تحدياً للشعب اللبناني بأكمله، ولن يلتئم هذا الجرح الوطني في المدى المنظور.

ناهيك عن تبدل المعطيات الخارجية، التي لم تعد لصالحهم

إطلاقاً، انطلاقاً من وضع إيران الذي لا تحسد عليه، مروراً بأزمة سوريا التي ترخي بظلالها على هذا المحور، وليس انتهاء بتفاقم الأزمات المحلية اللبنانية؛ وكلّ هذا مرشح ليترجم على أرض الواقع في القريب العاجل.

*** برأيك؛ ما سيناريوهات الاحتجاجات ومآلاتها في بغداد وبيروت في ظلّ الأوضاع الإقليمية المعقدة؟ وهل سيتقلص نفوذ طهران أم ستراجع ذاتها؟**

من الصعوبة بمكان تحديد إجابة، فما تزال الأحداث بالشارع تجعلنا نتفاجأ بمآلات ونتائج جمة، لكن من الواضح أنّ مشهد العنف سيتفاقم، والأطراف جميعها لا تتراجع عن مواقعها، وبمعزل عن تقييم التظاهرات، وعن الحديث عن إمكانية نجاحها، لكنها حققت الكثير من الأهداف، وساهمت في فضح مفاسد السلطة، سواء في العراق أو في لبنان، وهذا ما سيؤدي لتغيير على مستوى الطبقة الحاكمة.

طارق أبو هشيمة: الفتوى أخطر أسلحة التنظيمات الإرهابية

حاوره: ماهر فرغلي
كاتب مصري

قال مدير المؤشر العالمي للفتوى، طارق أبو هشيمة، إنّ هذا المؤشر التابع لدار الإفتاء المصرية فكرة فريدة ليس لها سابقة من قبل في دُور الفتوى في العالم، مضيفاً، في حواره مع «حفريات» أنّ هذه الآلية البحثية التابعة لدار الإفتاء المصرية، تعتمد أحدث آليات التحليل الإستراتيجي والإحصائي، من خلال مجموعة كبيرة من الباحثين والمترجمين.

وأوضح، رئيس وحدة الدراسات الإستراتيجية في دار الإفتاء المصرية، أنّه رغم قلة نسبة الفتاوى غير المنضبطة إلا أنّها تشكّل خطراً بـ «اتخاذها ذريعة لخطابات الجماعات المتطرفة، ورافداً من روافد الإلحاد من ناحية أخرى».

وأكد أبو هشيمة أنّ المؤشر كشف التناقض الفكري لفتاوى الإخوان المسلمين قبل وبعد وجودهم بالسلطة في مصر، مشدداً على الحضور بقوة في الساحات الافتراضية على الشبكات الإلكترونية، ومجابهة الإرهاب الإلكتروني؛ وأنّ «العقل المتطرف شديد التعقيد وتفكيك أفكاره بمثابة تفكيك قنبلة موقوتة».

المؤشر العالمي للفتوى (GFI) الأول من نوعه في قياس حالة الفتاوى بكافة أرجاء العالم

وهنا نص الحوار:

دور المؤشر العالمي للفتوى

*** بدايةً، هلاّ عرّفتنا ما هو المؤشر العالمي للفتوى وآلية عمله وأهميته؟**

المؤشر العالمي للفتوى (GFI) هو آلية بحثية تابعة لدار الإفتاء المصرية، يرصد ويحلل الحقل الإفتائي العالمي، وفق أحدث آليات التحليل الإستراتيجي والإحصائي، وهو الأول من نوعه في قياس حالة الفتاوى بكافة أرجاء العالم، وهي فكرة فريدة ليس لها سابقة من قبل في دور الفتوى في العالم.

أما عن آلية عمل المؤشر لدينا؛ فكما هو موضح من خلال الاسم، لدينا مجموعة كبيرة من الباحثين والمترجمين يقومون برصد وتحليل الفتاوى تحليلاً دقيقاً، من خلال التحليل الكيفي والكمّي، وتكمن أهمية ذلك في إيجاد مؤشر يكون بمنزلة «الترمومتر» لقياس حالة الفتوى على نحو دقيق مبني على أسس علمية وإحصائية دقيقة.

المؤشر العالمي للفتوى (GFI) هو آلية بحثية تابعة لدار الإفتاء المصرية

*** كيف تواجهون فتاوى المتطرفين والتنظيمات الإرهابية استناداً إلى مؤشر الفتوى؟**

تستحوذ فتاوى التنظيمات المتطرفة على نصيب الأسد في مؤشر الفتوى، لما تمثله من خطورة وما يترتب عليها من أحداث، وبما أنّ مجابهة فتاوى التنظيمات المتطرفة هي من أولويات دار الإفتاء المصرية، فإنّ المؤشر يفرد لها مساحة لرصد فتاوى (تنظيم داعش والإخوان وجبهة النصرة وأنصار بيت المقدس والقاعدة وحزب التحرير وغيرها)، وذلك من منصاتهم الإعلامية ومجلاتهم الدورية وإصداراتهم المرئية والمسموعة؛ وذلك للوقوف على الداء العضال الذي أصاب كثيراً من فتاواهم، والتي يطوّعها قاداتهم لتنفيذ أجنداتهم وأهدافهم المسمومة.

العقل المتطرف شديد التعقيد وتفكيك أفكاره بمثابة تفكيك قنبلة موقوتة

فلـك أن تتخيـل مثـلاً؛ أنّ «فتـاوى النـكاح» تصـدّرت فتـاوى المـرأة عنـد تنظيـم داعـش الإرهـابي، بنسـبة (٦١٪)، معظمهـا دار حـول ظاهـرة زواج القـاصرات، وأن (٩٠٪) مـن أحـكام فتـاوى التنظيمـات المتطرفـة تؤيـد الظاهـرة ذاتهـا، وهـذه النسـب والإحصائيـات هـي مـا توصـل إليهـا المـؤشر العالمـي للفتـوى مؤخـراً.

*** ما ردكم على اتهامات «تسييس» الفتاوى الرسمية؟**

أي عمـل لا بـدّ مـن أن يدعـم الدولـة والوطـن، حـتى لـو كان فكريّـاً، ولا شـكّ في أنّ لـكلّ عمـل هـادف ومؤسسـة إفتائيـة ناجحـة مغرضـين يـرون أنّ أيّـة فتـوى تخـدم الوطـن هـي عمـل موجـه سياسـيّاً، وهـذا دأبهـم، فهـم لا يعملـون

تستحوذ فتاوى التنظيمات المتطرفة على نصيب الأسد في مؤشر الفتوى لما تمثله من خطورة

للأوطان، إنما يخدمون تنظيماتهم وجماعاتهم، ولا بدّ لأي مؤسسة من أن تهدف للحفاظ على الإنسان والبنيان؛ فالانتماء للوطن لا ينفي الانتماء للأمة الإسلامية، ومصالح الأوطان ليست بمعزل ومنأى عن مصالح الأديان؛ لأنّها دوائر متداخلة، وكما قال عالم الاجتماع الفرنسي، إميل دوركهايم، فإنّ المؤسسة الدينية هي القادرة وحدها على أن توحّد البشر في مستوى مشاعرهم وتصرفاتهم.

أما عن أبرز الفتاوى التي رصدها مؤشر الفتوى، وكانت بحسب الحاجة والمصلحة، كانت فتاوى جماعة الإخوان حول مناسبة عيد الأم، فقد أفتوا بعدم جواز الاحتفال قبل وجودهم بالسلطة بمصر، لكنهم أثناء وجودهم في السلطة، أفتوا بجواز الاحتفال به؛ بل وحثّوا الناس عليه، حتى وصل بهم الأمر إلى توزيع البطاقات الملونة على المصلين داخل المساجد أثناء خطبة الجمعة.

الفتوى سلاح مهم جدّاً في يد التنظيمات الإرهابية، فهي بمثابة «سيف المعز وذهبه»، فهي سيف يُشهر في وجه المخالف، وذهب ينثر على رأس المؤيد والموافق، فهي مكمن السلطة داخل هذه التنظيمات.

*** مـا أبـرز النتائـج الـتي توصلتـم إليهـا خـلال العـام المـاضي حـول الفتـاوى؟**

أطلـق المـؤشر العالمـي للفتـوى نتائجـه في مؤتمـر دار الإفتـاء العالمـي، تشريـن الأول (أكتوبـر) المـاضي، مجموعـة مـن النتائـج، أهمهـا؛ أنّ نسـبة الفتاوى المنضبطـة في العالـم، خـلال العـام ٢٠١٨، كانـت (٨٧٪)، ونسـبة الفتـاوى غـير المنضبطـة (١٣٪) (سـواء كانـت متسـاهلة أو متشـددة).

ورغـم أنّ الفتـاوى غـير المنضبطـة تُمثـل نسـبة ضئيلـة، غـير أنّهـا تشـكّل خطـراً مـن ناحيتـين: الأولى أنّهـا تعـدّ سـبباً وذريعـة لخطابـات الجماعـات المتطرفـة، والثانيـة: أنّهـا تُمثّـل رافـداً مـن روافـد الإلحـاد، وتفتـح بابـاً لـه في عقـول الشـباب، كمـا أنّ الفتـوى المصريـة شـكّلت (٤٠٪) مـن إجمـالي الفتـاوى المرصـودة في العالـم خـلال العـام ذاتـه.

أمـا عالميّـاً؛ فكانـت أهـم النتائـج؛ أنّ (٣٥٪) مـن الفتـاوى الأوروبيـة تنمّـي ظاهـرتي «الإسـلاموفوبيا» والتطـرف، وأنّ الفتـاوى الأوروبيـة تمثـل (٤٪) مـن جملـة الفتـاوى في العالـم.

مواجهة العقل المتطرف

*** بالإضافـة إلى الرصـد والدراسـات الوصفيـة مـا الـذي قمتـم بـه لمواجهـة الفكـر المتطـرف؟**

الإخوان أفتوا بتحريم الاحتفال بعيد الأم لكنهم أجازوه أثناء وجودهم في السلطة

العقل المتطرف عقل شديد التعقيد، ليس لما يحمله من أفكار، إنما لما يحمله من متناقضات، وتفكيك أفكاره بمثابة تفكيك قنبلة موقوتة متشابكة الأسلاك، هو يحمل الشيء ونقيضه في آن واحد، وطريقة التعامل مع هذا العقل، تتطلب عمليتين «الإزاحة والإحلال»، إزاحة الأفكار القديمة وإحلال أخرى جديدة.

وعليه؛ فإننا نستدرج المتطرفين فكريّاً لملعبنا، كما نخاطب الناس العاديين المتعاطفين مع أفكار التنظيمات الإرهابية للحيلولة دون حملهم السلاح أو تأثرهم فكريّاً، ومن ثم نمنع حامل الفكر من أن يدخل في دائرة حمل السلاح، وممارسة العنف، وهو هدف لو تعلمون عظيم نرجو أن يستمر، فما أنفع لك حين تمنع شخصاً من أن يكون مفسداً في الأرض.

تنظيم داعش الأكثر استخداماً لتطبيقات الهواتف المحمولة، بنسبة (٥٠٪)، تلاه حزب التحرير بنسبة (٣٥٪)، ثم القاعدة بنسبة (١٥٪)

المـؤشر العالمـي تصـدى بشـكل كبـير لإصـدارات التنظيمـات المتطرفـة في الفتـاوى، وفنّدهـا، وردّ عـلى الأباطيـل الـتي تروجهـا تلـك التنظيمـات، فنحـن نتابـع بشـكل مسـتمر مقـالات وردوداً، بعـددٍ مـن اللغـات، للـردّ عليهـا، وهـو أمـر، لا شـكّ في أنّـه يؤكـد أهميـة العمـل ذاتـه.

كمـا أنّنـا عـن طريـق تفكيـك الخطـاب الإفتـائي بشـكل عـام، والوقـوف عـلى نقـاط القـوة والضعـف فيـه، نسـاهم في تجديـد الفتـوى ومـن ثـم تجديـد الخطـاب الديـني لإنتـاج خطـاب إفتـائي رشـيد، بعيـد عـن الفـوضى والعشـوائية.

*** لـم يعـد خافيـاً أنّ الفتـاوى سـلاح داعـش في معركـة البقـاء، كيـف تشـخّصون خـط الفتـوى للتنظيـم؟**

الفتـوى أهـم سـلاح للتنظيمـات المتطرفـة في كافـة معاركهـا بـين الحشـد والهزيمـة؛ فتمويـل التنظيمـات يكـون بفتـوى، والقتـل والتفخيـخ والتفجـير بفتـوى، واسـتباحة الأنفـس والأعـراض والأمـوال بفتـوى، فتنظيـم داعـش الإرهـابي يسـتغل سـلاح الفتـاوى في تحريـك وصناعـة الأحـداث؛ لـذا نجـده يطـوِّع

الفتوى لتحقيق أهدافه التي تخدم أجندته بنسبة تصل إلى (٩٠٪)، وقد تتبع المؤشر العالمي للفتوى خطًّاً زمنيّاً لفتاوى التنظيم منذ نشأته وتكوينه، حتى بوادر هزيمته الأخيرة، وأظهر أنّ أبرز فتاوى الحشد تمثّلت في: «طاعة القائد والخليفة، واستغلال النساء والأطفال، وسرقة ونهب ممتلكات وآثار الدول، واللجوء لإباحة العملات الرقمية المشفرة لمزيد من البقاء وتمويل عناصر التنظيم، ونسف الهوية الوطنية».

في حين كانت أبرز فتاوى بوادر هزيمة التنظيم، في أكثر من مكان على الأرض: «الثبات، والصبر، والتبرع بالأموال، والانقلاب على القائد، والتذكير بالشهادة، ودخول الجنة، والحور العين».

*** إلى أي مدى يمكن أن يمضي داعش في معركة البقاء فكرياً ومادياً؟**

إنّ إعلان هزيمة تنظيم داعش بصورة نهائية لا تعني موت التنظيم موتاً تامّاً، فقط ما تمّ هو إزاحته من جميع المناطق التي كان يسيطر عليها منذ العام ٢٠١٤، أما أفكاره، فلم يتمّ اجتثاثها بصورة كبيرة، وأرى أنّ الأفكار هي ما تشكل الأخطر والأهم في معركة البقاء مع هذه التنظيمات الإرهابية.

تنظيم داعش فعلًا لم تكتب شهادة وفاته بعد، فقد انتقل إلى مناطق رخوة في بعض الدول، فهو بمثابة خلية سرطانية في الجسد، عندما

حلّل مؤشر الفتوى الرسوم الكاريكاتيرية التي احتوى مضمونها على قضايا دينية

تحاربها تنتقل من منطقة الهجوم إلى منطقة أكثر أماناً، أو ما تعارف عليه بـ»إستراتيجية سمكة الصحراء أو سمكة الرمال»؛ حيث تقوم هذه الإستراتيجية على انسحاب التنظيم من أماكن يتعرض فيها لضربات عنيفة، وهجمات متتالية، إلى أماكن جديدة غير متوقعة من قِبل خصومه؛ ليُشكّل بذلك منطقة نفوذ جديدة، يضمن فيها مزيداً من الأتباع، ومزيداً من الموارد المادية التي تساعده على استكمال أهدافه، وعلى الدول التكاتف والاتحاد واتخاذ الخطوات اللازمة لمجابهته قبل إعادة ترتيب أوراقه من جديد.

من الأمور الإيجابية لهزيمة داعش مؤخراً؛ خسارته لكثير من الموارد المالية التي كان يحصلها جراء سيطرته على البترول وتحصيل الأموال، من أهل المنطقة، التي وصلت إلى ٨٨ ألف كيلومتر مربع، والتي كانت تعدّ بالمليارات، وهذه الخسارة ستفقد التنظيم الكثير من وجوده على أرض الواقع، إلى جانب أنها ستصيبه بالإنهاك، وتفقده القدرة على مواصلة الحروب ضدّ الدول التي يخوض معها معارك طويلة.

بوجود مجموعة خطوات احترازية لمواجهة التنظيم الذي انتقل الآن من خانة العدو الظاهر إلى خانة العدو الخفي، وعودته ورجوعه لمنطقة الحشد من جديد، وهذا الحشد متمثل في السيطرة على عقول الشباب، من

لا بدّ من الحضور بقوة في الساحات الافتراضية على الشبكات الإلكترونية ومجابهة الإرهاب الإلكتروني

خلال بثّ مفاهيم خاطئة في عقولهم، منوهاً إلى أنّه لتجنّب عودة التنظيم من جديد لا بدّ من سيطرة الدول على المناطق الهشّة، والتي تبعد عنها السيطرة الأمنية بصورة كبيرة؛ حيث تُعدّ هذه المناطق بيئة خصبة لعودة هذه التنظيمات إلى الساحة من جديد.

وكذلك ضرورة وجود آلية للردّ على كلّ الشائعات التي تروج على مدار الساعة؛ لأنّ هذه التنظيمات تستغل هذه الشائعات في استقطاب الشباب، والتي تربطها بالقضايا التي يعيشها المواطن على مدار اليوم؛ حيث تأخذ هذه التنظيمات تلك الشائعات وتنسج عليها حالة من الضجر واليأس والإحباط لدى شرائح الشباب.

لا بدّ من الحضور بقوة في الساحات الافتراضية على الشبكات الإلكترونية، ومجابهة الإرهاب الإلكتروني؛ لأنّ وسائل التواصل تعدّ الملاذ

الأخير لهذه التنظيمات لنشر أفكارهم الهدّامة، فالتنظيمات الإرهابية تؤمن بأنّ بقاءها على وسائل التواصل سيضمن لها الدعم ليس في دولة واحدة؛ بل في دول عديدة، وبالتالي لا بدّ من رقابة على المحتوى الإلكتروني، إلى جانب السعي لتنقيتها من الأفكار المتطرفة والشاذة، حتى لا نترك باباً لهؤلاء المتطرفين يصلون من خلاله إلى عقول الشباب.

مسايرة التطور

*** ما أحدث تقاريركم الإستراتيجية؟ وكيف تسايرون الجديد على الساحة الدينية والإفتائية؟**

لقد قدمنا عملاً جديداً من نوعه، لاقى إشادات داخلية وخارجية، فقد حلّل مؤشر الفتوى الرسوم الكاريكاتيرية التي احتوى مضمونها على قضايا دينية بشكل عام، وفتاوى على وجه الخصوص، على مدار عام، وتوصل إلى أنّ (١٥٪) من رسوم الكاريكاتير المتداولة في المواقع الإلكترونية والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي، وإصدارات التنظيمات الإرهابية ركزت على قضايا الشأن الديني بشكل عام، وأنّ (٧٠٪) منها ألقت الضوء بشكل مباشر على الفتاوى في كافة أرجاء العالم.

وعالميّاً؛ تضمن آخر تقاريرنا أسباب حذف موقع البحث الشهير «جوجل» لتطبيق «الدليل الفقهي للمسلم الأوروبي»، أو ما يسمى بـ«يورو فتوى»، التابع للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، وكشفنا أنّ تنظيم داعش

تجنيد الأطفال

هـو الأكـثر اسـتخداماً لتطبيقـات الهواتـف المحمولـة، بنسـبة (٥٠٪)، تـلاه حـزب التحريـر بنسـبة (٣٥٪)، ثـم القاعـدة بنسـبة (١٥٪)، وبرهنـا بالدليـل عـلى أن تلـك التنظيمـات تسـتخدم هـذه التطبيقـات كآليـة قويـة لنـشر أفكارهـا، وتحقيـق خططهـا وأهدافهـا.

خطط مستقبلية

*** لـم يعـد خافيـاً اسـتراتيجية التنظيمـات الإرهابيـة بتجنيـد الأطفـال، كيـف نحصّـن الأجيـال الصغـيرة مـن التطـرف؟**

لقـد وضعـت هـذه التنظيمـات الإرهابيـة إسـتراتيجية بعيـدة المـدى مـن خلالهـا تسـتبدل بمشـاعر الـبراءة مشـاعر الكراهيـة والحقـد والثـأر في نفـوس النـشء ضـدّ العالـم خـارج التنظيـم، وقـد اتبعـت في ذلـك مجموعـة مـن

> **ثمة مغرضون يرون أنّ أيّة فتوى تخدم الوطن هي عمل موجه سياسيّاً**

الآليات لتنفيذ هذه الإستراتيجية، كان - وما يزال - أهمها؛ سلاح الفتاوى، الذي يحوّل الطفل البريء إلى قاتل صغير.

أما عن روافد تلك التنظيمات في الحصول على الأطفال المقاتلين في صفوفها؛ فإنّها تكون من خلال روافد ثلاثة، الأول (بنسبة ٦٦٪)؛ وهو الأطفال من أبناء مقاتلي التنظيمات، والثاني (بنسبة ٢٤٪)؛ وهو الاختطاف والأَسر، والثالث (بنسبة ١٠٪)؛ وذلك عبر الخداع والاستقطاب.

ونحن نرى أنّ روشتة تحصين النشء من التطرف تكمن في تنظيم دورات تدريبية لهم حول المفاهيم الصحيحة للدين الإسلامي بغرض عدم التأثر بأية مؤثرات خارجية قد تحمل تطرفاً أو عنفاً، وإعداد دورات لتأهيل الأطفال المتضررين من العمل الإرهابي.

وقبل ذلك كلّه؛ ضرورة إصدار فتاوى استباقية للتحذير من ظواهر سلبية خاصة بالطفل، مثل: التنمر واختطاف الأطفال وبيع أعضائهم، إضافة إلى المراقبة الأسرية لألعاب الأطفال الإلكترونية، لما ثبت من أضرار هذه الألعاب على الأطفال الصغار.

المؤشر العالمي للفتوى توصل إلى أنّ نسبة الفتاوى المنضبطة خلال ٢٠١٨ كانت ٨٧٪

*** هل هناك خطوات لدار الإفتاء في المرحلة المقبلة تجاه الحوادث الإرهابية الواقعة في حقّ المسلمين بالخارج؟**

لا شكّ في أنّ الحوادث الإرهابية التي تقع بحقّ المسلمين تكون، في جزء كبير منها، نتاج معلومات مغلوطة بشأن الإسلام والمسلمين، وصورة مشوهة لشخص المسلم المسالم غير المتبني للعنف، وعلى الدول الغربية، مراعاة ذلك بمجموعة من الإجراءات.

لذا؛ فقد حثّ المؤشر العالمي للفتوى الدول الغربية، بالتعاون مع الأزهر الشريف، ودار الإفتاء المصرية، لتبني مناهج تعليمية ومقررات دراسية ونشرات دعوية تنشر الإسلام الصحيح، هذا إلى جانب عزم دار الإفتاء على نشر مبادئ الدين الإسلامي الصحيح عبر صفحاتها المترجمة للغات غير العربية، في مواقع التواصل الاجتماعي، بصورة مستمرة، لتعريف العالم بالإسلام الصحيح البعيد عن أيّ تشويه، وغير المرتبط بتنظيمات أو جماعات أو أفكار فردية، إلى جانب إيفاد الخطباء والدعاة المعتدلين لمسلمي الغرب، وهو الدور الذي تقوم به الدار فعلياً، فهؤلاء المسلمون هم من يمثلون الإسلام في هذه البلاد البعيدة، وهم رسل الدين، فبسماحتهم

يتعلـم الغـرب المعـنى الصحيـح للديـن، ويتـم القضـاء عـلى صـورة المسـلم المشـوّهة في ذهـن غـير المسـلم.

*** هـل مـن جديـد عـن المؤتمـر العالمـي للإفتـاء الـذي تعقـده دار الإفتـاء كلّ عـام؟**

مـن المقـرر، إن شـاء الله، أن تعقـد دار الإفتـاء المصريـة، تحـت مظلـة الأمانـة العامـة لـدور وهيئـات الإفتـاء في العالـم، مؤتمرهـا العالمـي السـنوي، في منتصـف شـهر تشريـن الأول (أكتوبـر) ٢٠١٩، ويعقـد هـذا العـام تحـت عنـوان «الإدارة الحضاريـة للخـلاف الفقهـي»، وسـيتناول العديـد مـن القضايـا الفقهيـة المهمّـة.